

لجنة بازل-3 و تغطية المخاطر التشغيلية

معمرى نارفس / طالبة دكتوراه - جامعة البورة

سمير أيت عكاش / أستاذ محاضر - أ - جامعة البورة

fleurinina15@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2018/05/28؛ تاريخ القبول: 2018/12/17

الملخص:

تعتبر المخاطر التشغيلية من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك في عصرنا الحالي، فهي تحتل المرتبة الثانية بعد مخاطر القرض حسب الترتيب الذي منحه لها لجنة بازل-2- عندما قامت بإدخالها بداية سنة 2007 ضمن متطلبات كفاية رأسمال، وعملت على تحديد الطرق الواجب استعمالها لتغطية هذه المخاطر، لكن سنة واحدة من بداية تطبيق معايير لجنة بازل-2- (سنة 2008) حدثت الأزمة المالية العالمية والتي كانت المخاطر التشغيلية من الأسباب الرئيسية التي تسببت في حدوثها، تم تعديل لجنة بازل-2- من خلال اقتراح معايير جديدة وهي لجنة بازل-3-، أين يبدأ التطبيق النهائي لها سنة 2019 بدون إحداث أو اقتراح تعديل في طرق تغطية المخاطر التشغيلية وحتى في الترتيب اللازم لتغطيتها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التشغيلية، إدارة المخاطر التشغيلية، كفاية رأسمال،

لجنة بازل، الأزمة المالية العالمية.

Résumé:

Les risques opérationnels sont parmi les risques les plus importants auxquels sont confrontés les banques à l'heure actuelle, après le risque de crédit Bâle II après leur introduction au début de l'année 2007 dans le cadre des exigences en matière d'adéquation des fonds propres. Cependant, un an après la mise en œuvre des normes Bâle II (2008), la crise financière mondiale, dont le risque opérationnel était l'une des principales causes, a conduit à modifier le Comité Bâle II en proposant de nouveaux critères: Bâle



III, Ou associé Un amendement aux méthodes de couverture des risques opérationnels et même la pondération nécessaire pour les couvrir.

Mots-clés: Risque opérationnel, Gestion des risques opérationnels, Adéquation des fonds propres, Comité de Bâle, Crise financière mondiale

Summary :

Operational risks are among the most important risks facing banks in our time. They are second only to the Basel II credit risk when they were introduced at the beginning of 2007 as part of capital adequacy requirements. They identified ways to cover these risks, However, one year after the implementation of Basel II (2008) standards, the global financial crisis, in which operational risk was one of the main causes, caused the Basel II Committee to be amended by proposing new criteria: Basel III, where the final application will begin in 2019 without introducing or proposing an amendment to the methods of coverage of operational risks and even the weighting required to cover them.

Keywords: Operational Risk, Operational Risk Management, Capital Adequacy, Basel Committee, Global Financial Crisis.

المقدمة:

تتعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تشترك في كونها مستقبلية وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، فهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، وتختلف الأخطار من حيث أسبابها ومصادرها، نظرا للأزمات البنكية والمالية التي عرفها القطاع البنكي في الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا) والتي خلفت أثارا سلبية اختلفت درجة حدتها من بلد لآخر، كان لابد من وجود ضمانات تسمح بممارسة النشاط البنكي الذي يساهم في النمو الاقتصادي، لذلك ظهرت لجنة بازل-1 في عام 1974 والتي سمحت بتشكيل قواعد بنكية تضمن السلامة والمنافسة العادلة بين البنوك وأعطت اهتماما متزايدا لحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر مثل: القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل التزام هام وهو ضمان أموال المودعين. ونظرا لتعدد الوظائف والخدمات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية



والناتجة عن العوالة، والتي ساهمت في ظهور مخاطر جديدة يصعب التحكم فيها من خلال احترام قواعد لجنة بازل-1، ما جعل من السلطات الرقابية تتدخل وتقوم بالتعديل في معايير لجنة بازل قصد التحكم فيها وتسييرها فظهرت معايير لجنة بازل-2، ولكن نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة وأثارها على الجهاز المالي عامة والبنوك خاصة، قامت السلطات الرقابية بتعديلات جديدة على بازل-2 بعد سنة من التطبيق النهائي لها، فأصدرت معايير لجنة بازل-3 وأعطت للبنوك مهلة حتى سنة 2019 حتى يتم التطبيق الكلي لها، ساهمت المخاطر التشغيلية بدرجة كبيرة في حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة من خلال الخطأ في تقييم المنتجات المالية الذي قامت به مؤسسات التقييم الدولية وكذلك الخطأ من طرف المستثمرين نتيجة لتعدد المنتجات المالية المتعامل بها، ومن هنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

هل معايير لجنة بازل-3 أعطت للمخاطر التشغيلية الأهمية البالغة قصد التخفيف من حدوث الأزمات المالية مستقبلاً؟

1. المحور الأول : طبيعة المخاطر التشغيلية

تتميز النشاطات البنكية بالتنوع والتعقيد، وهذا نتيجة للعوالة المالية التي أثرت عليها من خلال المزيد من الانفتاح والدخول في نشاطات مصرفية ومالية جديدة، فزادت من حدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فلم يعود خطر القرض الخطر الوحيد الذي تتعرض له البنوك، بل ظهرت مخاطر جديدة تتماشى مع هذا التطور الذي عرفه النشاط البنكي، ومن أهم هذه المخاطر نجد المخاطر التشغيلية.

2. تتجه أنشطة المصارف إلى المزيد من التنوع والتعقيد، بسبب عوالة الخدمات المالية، مما يؤثر على المستويات المقدرة للمخاطر، ويشير التطور في الممارسات المصرفية إلى أن هناك مخاطر أخرى يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة إلى جانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمتمثلة في المخاطر التشغيلية.

3. مفهوم المخاطر التشغيلية:

4. تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل-2، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي إلا أن أمر إبرازه



والاهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهة والتحوط له يعتبر أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق. لقد تعددت تعريف المخاطر التشغيلية ومنها مايلي:

- تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يستعمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة عن العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات؛¹
- مخاطر التشغيل هي المخاطر المباشرة أو غير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ لأحداث خارجية؛²
- المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية، الأنظمة، العاملين أو نتيجة حصول أحداث خارجية؛³
- ولكن أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاقية بازل² التي عرفت على أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة

¹ بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، العدد 07، ص 334.

² Atoine Sardi, Henri Jacob, **Management Des Risques Bancaires**, Afges, Paris, 2001, P 21.

³ بنك بيبلس سورية، بازل 2 - افصاحات المحور الثالث - 31 كانون الأول 2014، ص 26 نقلاً عن الموقع الإلكتروني: www.byblosbank.com/.../Syria/.../Basel%20%20-20Pillar%203.

يوم الإطلاع 26 أوت 2016.



والمخاطر التنظيمية ولا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خيارا في إطار بازل2 بل هو جزء جوهري فيه.¹

5. تجدر الإشارة إلى أنه يوجد فرق مهم ما بين مخاطر العمليات والمخاطر التشغيلية حيث أن مخاطر العمليات تتعلق بالنشاطات التي تقوم بها دائرة العمليات في البنك كون دائرة العمليات مسئولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيداتها في حين أن المخاطر التشغيلية مفهومها أشمل وأعم حيث أنه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للدوائر المختلفة بل أيضا احتمالية تعرض المؤسسة لحدوث أية مخاطر أخرى.

6. خصائص المخاطر التشغيلية:

7. من التعاريف المقدمة يتضح أن للمخاطر التشغيلية عدة خصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:²

- الخطر التشغيلي منتشر في كل مكان: وهذا يعني أن كل الأنشطة البنكية تكتنفها مخاطر تشغيلية فضلا عن المخاطر الأخرى المتصلة بالنشاط المصرفي؛
- الخطر التشغيلي مستتر: وهو خطر غير ظاهر ولا يمكن ملاحظته مباشرة، فالخسائر الكبيرة أو حالات الإفلاس المسجلة هي في أغلب الأحيان عبارة عن تركيبة مشتركة بين خطر القرض أو خطر السوق والخطر التشغيلي؛
- الخطر التشغيلي داخلي: بمعنى أنه يحدث داخل البنك في ظروف خاصة وبيئة خاصة، فهو إذن خطر تحت الرقابة المباشرة للبنك على عكس مخاطر القرض والسوق اللذين يمكن أن يكونا خارجيين، أي يرجعان لأسباب خارجية بعيدة عن نطاق الإشراف والرقابة المباشرة للبنك؛
- الخطر التشغيلي لا يمكن تجنبه: فبعدما كان ينظر للخسائر الناتجة عن عجز أو قصور في نظام الرقابة، على أنها خسائر غير مقبولة لأنه يمكن تفاديها والتحكم

¹ صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2004، ص 8.

² Atoine Sardi, **Audit et Contrôle Interne Bancaire**, AFGES, Paris, 2002, PP 310-311.



فيها، أصبحت مؤخرًا خسائر لا مفر منها بل يجب التعايش معها والتكيف معها من خلال إخضاعها للقياس ووضع حد لها.

8. أنواع المخاطر التشغيلية:

9. أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معان في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة. وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة 2003 والمعدة من قبل لجنة بازل:

أ. تنفيذ وإدارة العمليات: هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات؛

ب. **العنصر البشري:** الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو غير قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث؛

ت. **الأنظمة الآلية والاتصالات:** الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة؛

ث. **الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:** الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين مما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل، وتشمل الاحتيال.

المحور الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية

أصبحت إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل، حيث تعبر إدارة المخاطر



التشغيلية عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها.

1. هيكلية إدارة المخاطر التشغيلية:

- إن إدارة المخاطر التشغيلية هي وظيفة كل شخص، وعليه فإن البنية التنظيمية لإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف تمتد على كافة المستويات، حيث يكون لكل مستوى مسؤولياته المحددة، يتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر التشغيلية وذلك عن طريق الموافقة على المراجعة المستمرة لإطار المخاطر التشغيلية والمصادقة على السياسات وإجراءات إدارتها. إن لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مسئولة عن تقييم السياسات والإجراءات المعمول بها للسيطرة على الخسائر المالية الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية، الأنظمة، العاملين أو نتيجة حصول أحداث خارجية.
- يتمثل دور اللجنة الإدارية وإدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف فيما يتعلق بشؤون إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف بما يلي:¹
- الموافقة والإشراف على تطبيق إطار شامل لإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف؛
- التأكد من الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية؛
- مراجعة التقارير الصادرة عن قسم إدارة المخاطر والمتعلقة بعملية إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف؛
- مراجعة نتائج عمليات التدقيق الداخلي المتعلقة بالمخاطر التشغيلية؛
- متابعة التطورات الحاصلة ضمن خطوط العمل فيما يخص المخاطر التشغيلية.

2. الممارسات السليمة في إدارة مراقبة المخاطر التشغيلية:

لقد أصدرت لجنة بازل عشرة (10) مبادئ وهي عبارة عن مجموعة من الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية، وهذه المبادئ كالتالي:¹

¹ بنك بيلوس سورية، مرجع سبق ذكره، ص 26.



أ. المبدأ الأول: يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على دراية بالسّمات الرئيسية للمخاطر التشغيلية بالبنك باعتبارها فئة متميزة من المخاطر المتعين إدارتها وأن يقوم بالمصادقة على مراجعات دورية للإطار الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية في البنك، ويجب أن يتضمن هذا الإطار تعريفا عاما على نطاق المؤسسة للمخاطر التشغيلية وأن يضع المبادئ الخاصة كيفية تحديد، تقييم، مراقبة وتقليل المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها؛

ب. المبدأ الثاني: على مجلس الإدارة أن يضمن خضوع إطار إدارة المخاطر التشغيلية الخاص بالبنك إلى عملية تقييم مستمرة ومراجعة شاملة وفعالة يقوم بها موظفون أكفاء ليس لديهم علاقة عمل بإدارة المخاطر ومؤهلون لمباشرة هذه المهمة، ويتعين ألا تكون إدارة التدقيق الداخلي مسئولة بشكل مباشر عن إدارة المخاطر التشغيلية؛

ت. المبدأ الثالث: يتعين أن تتولى الإدارة العليا التنفيذية المسؤولية عن تطبيق إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي يقره مجلس الإدارة، ويجب أن يطبق الإطار على جميع وحدات المؤسسة المصرفية وأن يكون الموظفون في كافة المستويات على دراية بمسؤولياتهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية، كما يتعين على الإدارة العليا أيضا أن تتولى المسؤولية عن تطوير السياسات والطرق والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية في كافة أنظمة البنك وأنشطته ومنتجاته؛

ث. المبدأ الرابع: يجب على البنوك وضع تعريف وتقييم المخاطر التشغيلية الملزمة لمنتجاتها وأنشطتها والعمليات المتعلقة بمعالجة المنتجات وأنظمتها، كما يجب عليها أيضا ضمان خضوع كافة أوجه المخاطر التشغيلية في المنتجات الجديدة والأنشطة والأنظمة وطرق العمل لتقييم واف قبل طرحها؛

ج. المبدأ الخامس: يجب على البنوك إيجاد طريقة لضمان استمرار تقييم المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية والاحتمالات المادية للتعرض للخسائر، ويجب أن تكون

¹ صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 10-12.



هناك تقارير منتظمة بشأن المعلومات ذات الصلة ترفع للإدارة العليا ومجلس الإدارة بحيث تدعم الإدارة التفاعلية للمخاطر التشغيلية؛

ح. المبدأ السادس: يجب أن تتوفر لدى البنوك سياسات وطرق وإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية الجوهرية والعمل للحد منها وتخفيف آثارها، كما يجب على البنوك أن تعمل على تقييم جدوى اعتماد استراتيجيات بديلة لتحديد المخاطر والسيطرة عليها وأن تعدل من المستوى المقدر لمخاطرها التشغيلية باستخدام الاستراتيجيات المناسبة على ضوء مدى قدرتها الكلية على تحمل المخاطر؛

خ. المبدأ السابع: يجب أن تكون لدى البنوك خطط للطوارئ ومواصلة الأعمال لضمان استمرارية قدرتها على العمل ولتقليل الخسائر حال مواجهة أي توقف عن العمل؛

د. المبدأ الثامن: يتعين عن الجهات الإشرافية أن تتأكد من أن كافة البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بغض النظر عن حجمها يتوفر لديها إطار فعال لتحديد وتقييم ومراقبة والحد من المخاطر التشغيلية الجوهرية والسيطرة عليها وذلك من خلال منهج شامل لإدارة المخاطر؛

ذ. المبدأ التاسع: يتعين على الجهات الإشرافية أن تجري تقييما منتظما، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لسياسات البنوك وإجراءاتها وممارساتها فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، وعلى الجهات الإشرافية أيضا أن تتأكد من وجود آليات مناسبة لإعداد التقارير بما يسمح بأن تكون على دراية بالتطورات الجارية في البنوك؛

ر. المبدأ العاشر: يتعين على البنوك أن تقوم بعمليات وافية من الإفصاح العام حتى تمكن المتعاملين في السوق من تقييم منهجها في إدارة المخاطر التشغيلية.

المحور الثالث : كيفية احتساب متطلبات كفاية رأسمال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية

تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم الابتكارات الجديدة لنسبة ماك دنوث كما تم ذكره سابقا، فقبل اتفاقية بازل-2 كانت البنوك تعمل بوجود المخاطر التشغيلية، لكن لم تكن مجبرة على وضع جزء من أموالها الخاصة لتغطية هذا النوع من المخاطر، وبالتالي تشكل المخاطر التشغيلية اليوم مصيرا ماليا كبيرا بالنسبة للبنوك، لذلك أقرت لجنة



بازل بضرورة تغطية هذه المخاطر وليس بالاعتماد فقط على تحسين الأداء على مستوى البنوك، وإنما أيضا يجب تخصيص جزء من الأموال الخاصة لتغطيتها.¹

ولقد عرفت المخاطر التشغيلية في الآونة الأخيرة أهمية متزايدة نظرا لكثرة العوامل المتسببة فيها والمؤدية إلى الخسائر الفعلية، ولقد قامت لجنة بازل بتصنيف المخاطر التشغيلية وترتيبها حسب درجة خطورتها كالتالي: الاحتيال الداخلي، الاحتيال الخارجي، ممارسات العمل والأمان في مكان العمل، الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال، الأضرار في الموجودات المادية، توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر، التنفيذ وإدارة المعاملات. كما قامت لجنة بازل وفقا للاتفاق الثاني بوضع ثلاثة مقاربات لاحتساب رأسمال اللازم لتغطيتها، يمكن للبنوك الاختيار بينهما وهي: مدخل المؤشر الأساسي، المدخل المعياري، مدخل القياس المتقدم.

1. مدخل المؤشر الأساسي

تبعا لهذا الأسلوب يتعين على البنوك أن تحتفظ برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل، بما يساوي متوسط نسبة ثابتة α من إجمالي إيرادات البنك لأخر ثلاث سنوات يحقق فيها البنك أرباحا، أما السنوات التي يحقق فيها البنك خسارة أو دخلا يساوي صفر (0) تعتبر ملغاة.²

- الإيرادات الخامة للبنك تساوي إلى الفوائد الصافية التي يحققها بالإضافة إلى مجموعة من الإيرادات الأخرى هي:

- المؤونات الخامة (مثلا الموضوعة للفوائد غير المدفوعة)، التكاليف العملية الخامة، تنزع أو تلغى أقل أو أكبر قيمة لاكتساب سندات المحفظة البنكية (تحققت أو لم تتحقق)، تنزع أو تلغى الأرباح أو الخسائر غير المنتظمة تنزع أو تلغى مدا خيل نشاطات التأمين.

¹ نفس المرجع أعلاه، ص ص 16-17.

² Antoine Sardi, **Bâle 2**, Afges , Paris, 2004, P 230.



واعتمادا على ما سبق فإن متطلبات رأسمال تحتسب بناء على مؤشر واحد وهو الدخل الإجمالي وهذا وفقا للعلاقة التالية : $Kbia = [\sum (GL1...n \times \alpha)] / n$

$Kbia$: متطلبات رأسمال: GL : الإيرادات الخامة لثلاث سنوات الماضية عندما تكون موجبة؛ α : عامل ثابت يساوي 15%؛ N : عدد ثلاث سنوات الماضية.

2. المقاربة المعيارية l'approche standardisée

تعتبر هذه الطريقة تكملة للطريقة السابقة (المقاربة الأساسية)، لكن في هذه الطريقة يتم الحساب على أساس نوع النشاط، بحيث تساوي الأموال الخاصة الموجهة لتغطية خطر التشغيل إلى مجموع الأموال الخاصة الموجهة لتغطية كل نوع من النشاطات.¹

والنشاط البنكي مقسم إلى 8 نشاطات بنكية، وبذلك تصبح الاحتياجات المالية للأموال الخاصة تساوي إلى متوسط ثلاثة سنوات لمجموع احتياجات الأموال الخاصة اللازمة لتغطية كل نوع من النشاطات البنكية خلال كل سنة.² وبذلك نحصل على

$$Ktsa = (\sum \text{année 1-3 MA } (GL_{1-8} \times \beta_{1-8})) / 3$$

$Ktsa$: احتياجات الأموال الخاصة؛ GL_{1-8} : الدخل السنوي لكل نوع من النشاطات البنكية؛ β_{1-8} : نسبة ثابتة محددة من طرف لجنة بازل وهي تمثل نسبة رأسمال اللازمة لكل نوع من النشاطات.

والجدول التالي يوضح النشاطات البنكية الثمانية بالإضافة إلى النسب المختلفة لـ β .

¹ Thierry Rancalli, **La gestion des risques financiers**, Economica, Paris, 2004, P164.

² Antoine Sardi, **Bâle 2**, op cit, P 231.

الجدول رقم 01 : النشاطات الثمانية للبنك ومختلف نسب β

نوع النشاط	β	النسبة
تمويل المؤسسات	β_1	18 %
مفاوضات و بيع	β_2	18 %
التجزئة البنكية	β_3	12 %
البنوك التجارية	β_4	15 %
الدفع و التسوية	β_5	18 %
خدمات الوكالة	β_6	15 %
إدارة الأصول	β_7	12 %
سمسة التجزئة المصرفية	β_8	12 %

Source : Antoine Sardi, **Bâle 2**, op-cit, P 231.

3. مقارنة القياس المتقدم Approach Advanced Measurement

تبعاً لهذا الأسلوب تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأسمال وفق برامج إحصائية توافق عليها الجهات الرقابية للدولة، مما يسمح للبنوك التي تتوفر لديها بعض المعايير المتشددة، باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأسمال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، ولكي يسمح للبنك باستخدام منهج القياس المتقدم يجب توافر المعايير التالية:¹

- معايير عامة: وجود وحدة إدارة مخاطر مستقلة، وتوفر مصادر ومعلومات كافية؛

¹ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 272.



- معايير وصفية: دور متميز لمجلس الإدارة، وجود وحدة إدارة المخاطر التشغيلية، تقديم تقارير داخلية والالتزام، بالإضافة إلى تحليل السيناريوهات؛
- معايير كمية: الموازنة مع التعريف، واستخدام برامج للاختبارات، وجمع المعلومات وتحليلها.

المحور الرابع : الأزمة المالية العالمية وإصدار قواعد لجنة بازل-3-

إن الأزمة المالية لسنة 2008 م التي مازال العالم يعيش تبعاتها حق اليوم، والتي تسببت فيها البنوك؛ استدعت إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية بازل 2 بالرغم من قصر المدة من بداية تطبيقها، وذلك بوضع قيود أكثر صرامة عليها للحد من حدوث أزمات وتقلبات مالية في العالم مستقبلاً. وبناء على توجهات الدول العشرين (G20) في سبتمبر 2009م أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات جديدة مست القطاع البنكي بتاريخ 2010/09/12م سميت بمعايير بازل-3- ب دعائم الصد، والتي تمثل حجز زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح البنكي، والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع سنة 2013م عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019م. وأهم ما جاءت به يتمثل فيما يلي:

1. متطلبات أعلى من رأسمال لاتفاقية بازل -3- :

- تقترح لجنة بازل أن يتم الرفع من الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النسبة الحالية التي تبلغ 2% إلى 4.5% من متطلبات رأسمال الفئة الأولى، التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة، وسوف يتم الرفع من نسبة الفئة الأولى من 4% إلى 6% (أي الأموال الخاصة)، كما تم إضافة الأموال التحوطية الإضافية وهي نسبة 2.5% من الأسهم العادية، وهذا لضمان احتفاظ البنك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتناع الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية¹.

¹Allocution de Jaime Caruana, **Bale3 vers un système financier plus sur**, a l'occasion de la 3eme conférence bancaire internationale santander, Madrid, le 15/09/2010.



- وهكذا فإن رأس مال الفئة الأولى الجديد يصبح 8.5% بعدما كان 4.5% في لجنة بازل^{*} 2-، وسوف تصبح متطلبات رأسمال المفروضة من طرف لجنة بازل على البنوك 10.5% بعدما كانت 8%، أي رأسمال الفئة الثانية يبقى كما كان على حاله، كما تقترح كذلك لجنة بازل³ تخصيص رأسمال تحوطي لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود 0% إلى 2.5%، أو من رأسمال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد.
- وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة¹:

- الأولى: للمدى القصير وتعرف بـ نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا.

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

- الثانية: وتعرف بـ نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) : لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقلعن 100%

$$NSFR = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

* كلما كانت الأموال الخاصة قريبة من المتطلبات الدنيا لرأس المال كلما كانت قدرة السلع على توزيع الأرباح محدودة (الكوبونات إعادة شراء الأسهم.....).

¹ محمد بن بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل³، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.



وقد أضافت اتفاقية بازل-3 معيار جديد وهو الرافعة المالية (Leverage Ratio) وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%¹.

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

الجدول رقم 02: متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل-3-

إجمالي رأس المال	رأس المال الشريحة الأولى	المساهمين- حقوق الشريحة 1	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
		2.5%	رأس المال التحوط
		0% - 2.5%	حدود رأس المال التحوط للتقلبات الدورية
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس المال التحوط- بازل 3-
8%	4%	2%	بازل 2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على :

Basel III: **A global regulatory framework** Basel Committee on Banking Supervision -
for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements ,
Basel, Switzerland, June 2011, p64.

Department, ful Islamic Banking and Taka Department Prudential Financial Policy -
Implementation of Basel III, BNM/RH/NT 007-25, P4.

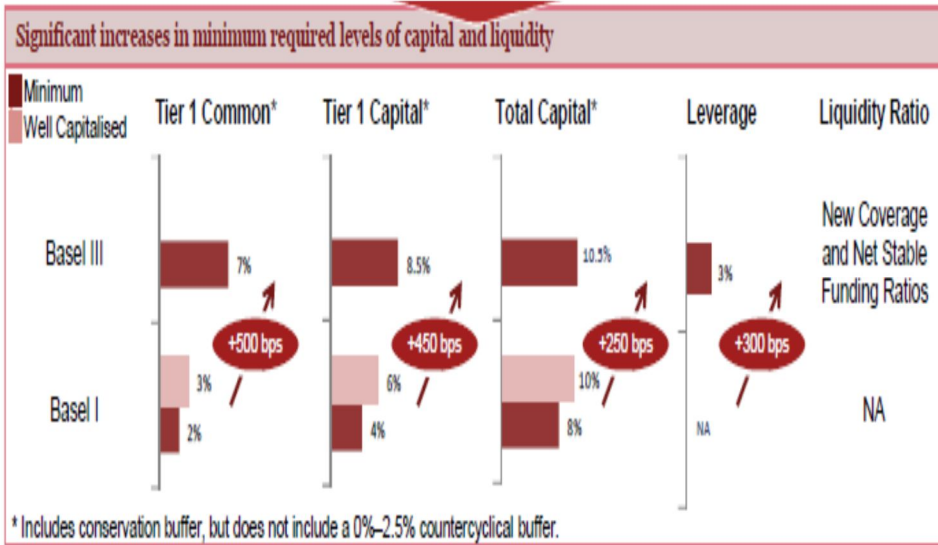
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2% - وفق اتفاقية بازل-2 إلى 4.5% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل

¹ فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012، ص 2.

المجموع يصل إلى 7%، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5% بدلا عن 8% وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، والشكل التالي يوضح ذلك بصورة أكثر تفصيلا، والمعادلة التالية كذلك تبين لنا أهم التعديلات التي أدخلت على معادلة كفاية رأس المال .

$$\text{Required capital ratio} \uparrow = \frac{\text{Capital (according to new definition)} \downarrow}{\text{RWA (Credit-, Market-, Operational Risk)} \uparrow}$$

الشكل رقم 01 : متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III



Source : Emmanuelle Henniaux, **Basel III recent developments, base3 a risk management perspective 2011**, pwc, may 2011, P12.

2. خطر التشغيل أكبر غائب في معايير لجنة بازل-3-

في السنوات الأخيرة أصبحت المخاطر التشغيلية من المواضيع الأكثر دراسة في القطاع البنكي، فهذا النوع من المخاطر كان لمدة طويلة أقل خطورة من المخاطر الأخرى، ولكن مع مرور الوقت أصبح يأخذ مكانة هامة لدى السلطات الرقابية أكثر منه لدى رجال البنك والباحثين الأكاديميين، وهذا نتيجة لتضاعف الفضائح المالية المرتبطة بهذا النوع من المخاطر والتي أدت إلى خسائر مالية كثيرة. وهناك أمثلة عديدة التي بينت



مدى أهمية المخاطر التشغيلية ومن كان المتسبب في حدوثها، فصفقة ¹karviel والتي كلفت البنك العام الفرنسي Société Générale 4.9 مليار أورو في سنة 2008، فالتزوير الذي قام به المضارب karviel استطاع أن يتجاوز قرارات الرقابة الداخلية، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للأزمة المالية الأخيرة (subprime) والتي كان سبب حدوثها المنتجات المالية المعقدة وعدم توخي الحذر من طرف المتعاملين بها، من خلال عدم التدقيق في مكوناتها وعدم التقييم الحقيقي للمخاطر الممكن أن تنتج عنها، بالإضافة إلى العلاوات والمنح الكبيرة التي كانت تمنح للمضاربين من أجل تشجيعهم على الاستثمار والتي زادت من حدة الأزمة، ومن جهة أخرى حتى أزمة السيولة التي تبعت أزمة الرهن العقاري هي كذلك أزمة ثقة افتعلها الإنسان و بالتالي فهي تدخل كذلك ضمن مخاطر التشغيل.²

فالإصلاحات الجديدة للقواعد الاحترازية لجنة بازل-3 التي تم إصدارها بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، جاءت لتعديل معايير لجنة بازل-2 التي فشلت في تجاوز وتخطي الأزمة، فهي تهدف إلى تقوية استقرار النظام البنكي من خلال اقتراح مراجعة القواعد البنكية الاحترازية للجنة بازل وإدخال مقاييس جديدة تهدف إلى تقوية مستوى ونوعية الأموال الخاصة البنكية، ومراقبة السيولة وفرض نسبة جديدة وهي الرافعة المالية، فعند التدقيق في هذه الإصلاحات نجد أنها تجاهلت كلية المخاطر التشغيلية و تركتها كما جاءت في بازل-2، بالرغم من أن المخاطر التشغيلية ساهمت بشكل كبير في حدوث الأزمة، وتعود أسباب تجاهل المخاطر التشغيلية في الإصلاحات الجديدة لبازل-3-، نظرا للضغط الكبير الذي مارسه البنوك بعد إصدار قواعد بازل-2، نتيجة لفرض تخصيص جزء كبير من الأموال الخاصة لتغطية المخاطر التشغيلية الذي زاد من تعقيد نسبة الملاءة المالية وبالأخص أن المخاطر التشغيلية يصعب تقييمها، فهذا الضغط أثر في قرارات لجنة بازل-3، بالإضافة إلى الضغط الذي مارسه كذلك مجموعات مؤسسات التأمين والتي اعتبرت أن جزء كبير من المخاطر التشغيلية وخاصة المسؤولية

¹ Mathilde damgé, Samuel Laurent, **affaire kereviel : sept ans de mystères**, journal le monde, le 19 /05/2015, http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/05/19/affaire-kerviel-sept-ans-de-mysteres_4635986_4355770.html, consulté le 25/08/2015.

²Meriem Haouat Asli, **Risque opérationnel bancaire : le point sur la réglementation bancaire**, management et avenir, 2011/8(N°48), P 226.



ضمن المخاطر التشغيلية، فهذا التقييم الصادر من هذه الهيآت هو الذي زاد من ثقة المستثمرين في هذه الأصول وانتشارها عبر العالم، ساهم في إفلاس أكبر البنوك و المؤسسات المالية، ولكن لجنة بازل المكونة من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى و التي تم توسعتها إلى مجموعة العشرين (G20) قامت بالتعديل وإصدار معايير لجنة بازل-3، حيث ركزت على مخاطر السيولة وعلى الخطر النظامي و عملت على تعقيد نسبة الملاءة المالية، متجاهلة كلية السبب الأول للأزمة وهي المخاطر التشغيلية، حيث تركتها كما جاءت في بازل-2، فلو كانت المخاطر التشغيلية مغطاة بما فيه الكفاية حسب لجنة بازل-2 لما كانت نتائج الأزمة المالية وخيمة على الاقتصاد بصفة عامة والبنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة.

نتائج البحث:

- تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بعد المخاطر الائتمانية؛

- لجنة بازل-2 هي أول من أعطت أهمية أكثر للمخاطر التشغيلية وعملت على إدخالها في مقام نسبة كفاية رأسمال وفرضت ضرورة تغطيتها بالأموال الخاصة؛

- تسببت المخاطر التشغيلية في حدوث أزمات للعديد من البنوك؛

- تعتبر المخاطر التشغيلية من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمة المالية العقارية لسنة 2008؛

- أدت الأزمة المالية العقارية لسنة 2008 إلى إفلاس أهم وأكبر البنوك في العالم المطبقة لمعايير لجنة بازل 2 والتي كانت سببا في تعديلها بإصدار معايير لجنة بازل-3؛

- أعطت لجنة بازل 3 أهمية كبيرة لخطر السيولة والخطر النظامي وتجاهلت كلية المخاطر التشغيلية بالرغم من أنها هي المتسبب الأول في حدوث الأزمة المالية العقارية لسنة 2008؛

- قولدمان ساكس Goldman Sachs البنك الأمريكي المتسبب في الأزمة وفي إفلاس أكبر البنوك في العالم، والمستفيد الوحيد من الأزمة، بالإضافة إلى ذلك التعديلات الجديدة لجنة بازل 3 تخدم مصالح هذا البنك.



قائمة المراجع:

1. اللغة العربية

أ. الكتب

- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012م.
- صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبوظبي، 2004.

ب. المؤتمرات

- محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة : واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011م.

ت. المجلات

- بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

ث. المواقع الإلكترونية

- بنك بيلوس سورية، بازل 2 - افصاحات المحور الثالث-، 31 كانون الأول 2014، ص 26 نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.byblosbank.com/.../Syria/.../Basel%202%20-%20Pillar%203 يوم الاطلاع: 26 أوت 2016.



2. اللغة الأجنبية

- Allocution de Jaime Caruana, **Bale3 vers un système financier plus sur**, a l'occasion de la 3eme conférence bancaire internationale santander, madrid, le 15/09/2010.
- Atoine Sardi, Henri Jacob, **Management Des Risques Bancaires**, Afges, Paris, 2001.
- Atoine Sardi, **Audit et Contrôle Interne Bancaire**, AFGES, Paris, 2002.
- Antoine Sardi **Bâle 2**, Afges, Paris, 2004.
- Basel Committee on Banking Supervision Basel III: **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June 2011.
- Basel Committee On Banking Supervision, **InternationalConvergence Of Capital Measurement and Capital Standards, Principles for the management of credit risk**, ARevised Framework, 2004. sur le site : www.bib.org/bcbc/publ.htm consulté le 21-08-2016.
- Emmanuelle Henniaux, **Basel III recent developments**, base3 a risk management perspective 2011, pwc, may 2011.
- Mathilde damgé, Samuel Laurent, **affaire kereviel : sept ans de mystères**, journal le monde, le 19 /05/2015 http : //www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/05/19/affaire-kerviel-sept-ans-de-mysteres_4635986_4355770.htm consulté le 25/08/2015.
- Meriem Haouat Asli, **Risque opérationnel bancaire : le point sur la réglementation bancaire**, management et avenir, 2011/8(N°48).
- Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Taka ful Department, Implementation of Basel III, BNM/RH/NT 007-25.
- Thierry Rancalli, **la gestion des risques financiers**, Economica, Paris, 2004.